الأمم المتحدة

S/AC.49/2018/24

مجلس الأمن

Distr.: General
21 February 2018

Original: Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن ترفق تقريرا عن تنفيذ جمهورية مصر العربية للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) (انظر المرفق).

020318 010318 18-02864 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تقرير مصر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

بالإشارة إلى الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧) التي دعا فيها المجلس جميع الدول إلى أن تقدم تقريراً إلى المجلس عن التدابير التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعلي لأحكام القرار، تتشرف حكومة جمهورية مصر العربية بالتأكيد على أنها قد أحيطت علما بالفقرة المذكورة، وأبلغت جميع الوزارات المعنية ومؤسسات الدولة بالأحكام الواردة فيها بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ شروط وأحكام القرار. وقامت السلطات المصرية بالفعل باتخاذ التدابير اللازمة بشأن تنفيذ شروط وأحكام القرار، متى انطبقت على أي من الاستفسارات والإخطارات التي وردت إليها في هذا الشأن.

وفي إطار جهود حكومة جمهورية مصر العربية ذات الصلة باتخاذ ما يلزم من التدابير تنفيذاً لقرارات عقوبات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن موضوعات العقوبات، فقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ بإنشاء ”اللجنة الوطنية التنسيقية المعنية بتطبيق عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“، وذلك بعضوية الوزارات والهيئات الوطنية المعنية، التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية واستثنائية كلما دعت الضرورة، باعتبارها جهة لتنسيق السياسات والجهود الحكومية في مجال عقوبات مجلس الأمن.

وقد عقدت اللجنة الوطنية العامة واللجنة الوطنية الفرعية المعنية بعقوبات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اجتماعاتهما في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما اتخذت الجهات المشاركة في اللجنة الفرعية عدداً من القرارات الخاصة بتدقيق ومراجعة أية معاملات تجارية أو استثمارية يكون أفراد أو كيانات تابعون لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية طرفا فيها، فضلا عن إصدار السيد رئيس مجلس الوزراء توجيهات بهذا المضمون.